عودة أموال المصريين المهاجرة

ضرورة شرعية وحاجة وطنية

إعـــداد

دكتـــور/ حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري فى المعاملات المالية الشرعية

والمشرف على موقع دار المشورة للاقتصاد الإسلامى

www.Darelmashora.com

المنارة للاستشارات

E.m: Darelmashora@gmail.com

◆- استهلال

في ظل النظم الحاكمة الظالمة السابقة هاجرت بعض أموال المصريين إلى الخارج حيث تجد هناك الأمن والأمان والإستقرار والنماء ، وترتب على ذلك مجموعة من التداعيات السلبية منها إنخفاض معدلات التنمية وزيادة العجز في الموازنة وزيادة مستوى الفقر والحياة الضنك ولا سيما للطبقة الفقيرة.

وبعد الثورة المباركة في ٢٥ يناير هربت أيضا أموال بعض المستثمرين الأجانب وانخفضت عائدات السياحة وانكمش الاستثمار وارتفعت النفقات العامة وأغلقت العديد من المصانع ، وتوقفت بعض الشركات ، وانخفضت الصادارت ، وانخفض الاحتياطي النقدي ، وأصبح هناك ضرورة شرعية وحاجة وطنية لجذب أموال المصريين المهاجرة وكذلك أموال العرب والمسلمين لدعم اقتصاد مصر في هذه المرحلة ولا بد من التعاون والتضامن بين الجميع تطبيق لقول الله تبارك وتعالى :" وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى " (المائدة : ٢) .

وكذلك تطبيقا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهى والحمى) (مسلم) .

المنارة للاستشارات

وإزاء هذه القضية أثيرت مجموعة من التساؤلات المتواترة من أهمها ما يلي :

- ❖ ما هى السياسات الاقتصادية الواجبة لعودة أموال المصريين المهاجرة ؟
- ❖ كيفية جذب أموال العرب والمسلمين للعودة للإستثمار فى مصر ؟
- ❖ ما هى مسئولية المواطن المصرى والحكومة المصرية نحو تنمية الاستثمار ؟
- ❖ ما هى مسئولية التيارات السياسية والحركات الثورية فى تحقيق الأمن والاستقرار وتهيئة المناخ الاستثمارى ؟

حول هذه التساؤلات تدور مقاصد هذه الدراسة بهدف تقديم بعض الارشادات والنصائح للحكومة المصرية وللتيارات السياسية المختلفة للتعاون معا لعودة أموال المصريين المهاجرة ولجذب الإستثمارت العربية والإسلامية وغيرها للاستثمار فى مصر للمساهمة فى انقاذ الاقتصاد المصرى .

المنارة للاستشارات

◆- القواعد الشرعية والاسسالمالية لحماية المال واستثماره .

قبل أن نشخص المشكلة موضوع هذه الدراسة ونضع الحلول المناسبة لها ، يجب أن نبين المرجعية التى سوف نرتكن إليها والتى تساعد فى جذب وعودة المال إلى مصر ليساهم فى التنمية .

وتتمثل هذه المرجعية فى القواعد الشرعية والأسس الاستثمارية الإسلامية الآتية :

١- يعتبر المحافظة على المال من مقاصد الشريعة الإسلامية والتى أشار إليها فقهاء علم أصول الفقه فى الآتى : حفظ الدين والنفس العقل والعرض والمال ، ومن مسئولية المسلم المحافظة على ماله ، ومن مسئولية ولى الأمر كذلك حماية المال العام والخاص ليساهم بدوره فى إعمار الأرض وعبادة الله سبحانه وتعالى .

٢- وجوب تنمية المال وعدم اكتنازه وتطبيق قاعدةالوطن أولى بالرعاية ، فلقد حرم الإسلام الاكتناز وأوجب الاستثمار ، فقد قال الله تبارك وتعالى : " وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِـــي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ " (التوبة :٣٤) ،وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (استثمروا أموالكم حتى لا تأكلها الصدقة) (رواه أحمد) .

المنارة للاستشارات

٣- وجوب تحقيق الأمن والأمان للمال ، ولقد حرمت أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية الإعتداء على المال سواء بالتأميمم أو بالصادرة ، كما حرمت كل صور وأشكال أكل أموال الناس بالباطل ومنها على سبيل المثال الغش والربا والسرقة والغضب والمقامرة والاختلاس والضرائب الظالمة

ولقد أكد رسـول الله صلى عليه وسلـــم علـى ذلك بقوله : (كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وماله وعرضه) (رواه مسلم) .

٤- تطبيق فقه الأولويات عند استثمار المال وهى : الضروريات فالحاجيات فالتحسينات ، حتى يكفل للمواطن الفقير المعدم الحاجيات الأساسية للمعيشة الكريمة من الطعام والشراب والملبس والمأوى والعلاج والتعليم والزواج ، وهذا ما يطلق عليه فقهاء الاقتصاد الإسلامى مصطلح :" حد الكفاية " .

٥- أداء الحقوق المشروعة على المال وهى الزكاة والصدقات والضرائب العادلة والتى تؤخذ بالحق ، وتنفق بالحق ،وتمنع من الباطل وتساهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الوطن وترعى حاجات الطبقة الفقيرة ، فلا استثمار بدون عدالة اجتماعية .

المنارة للاستشارات

فإذا طبقت هذه القواعد الشرعية والاسس الإسلامية لاستثمار المال تطبيقا سليما فى أى بلد وفقا لمبدأ الولاء والانتماء للوطن ، تحققت التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسى ، وما ظهرت قضية هروب الأموال إلى خارج الوطن إلا بسبب عدم تطبيقها .، فعندما يستشعر صاحب المال والمستثمر بالأمان والأمن والنماء والتنمية ، وعندما يشعر بالحرية والكرامة والعدالة يستثمر ماله في وطنه ، إن تطبيق شرع الله هو الحل لمشكلة هجرة الأموال إلى الخارج ،وهذا يؤكد قول الله تبارك وتعالى :" فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى ، وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً " (طه : ١٢٣- ١٢٤) .

المنارة للاستشارات

◆- تحليل ظاهرة أسباب هجرة أموال المصريين وغيرهم .

هنـــاك أسباب شتى لهذه الظاهرة ، نرصد منها على سبيل المثال ما يلى :

- ❖ انعدم الأمن والاستقرار فى الوطن بسبب الفساد السياسى ونحوه فرأس المال بطبيعته جبان حيث يهرب إلى المكان الآمن ، وهذا ما حدى بكثير من المصريين والعرب والمسلمين بتفضيل الاستثمار خارج مصر بسبب عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى .
- ❖ التأميمم والمصادرة والإعتداء على المال بالباطل لأسباب خصومات سياسية ولإضعاف القوة الاقتصادية للمعارضة والنموذج الواضح لذلك هو مصادرة أموال الإخوان المسلمين المعارضين لنظم الحكم فى أيام جمال عبد الناصر والسادات ومبارك فى قضايا وهمية لاتستند إلى الحق وما قضايا مؤسسات خيرت الشاطر وحسن مالك وغيرهم من رجال الأعمال المنتمين للإخوان المسلمين منا ببعيد .
- ❖ عدم الاستقرار فى السياسات المالية والاستثمارية والاقتصادية وكثرة التعديلات من وزارة إلى وزارة ، وهذا سبب خوفا للمستثمر المصرى والعربى والإسلامى والأجنبى فى أن يستثمر فى مصر .

المنارة للاستشارات

- ❖ تطبيق قوانين الطوارئ وما فى حكمها ليس فقط على المجال السياسى بل امتد إلى المجال الاقتصادي تحت شعار محاربة الارهاب ومحاربة غسل الأموال والكسب غير المشروع بدون أدلة قطعية الثبوت ، وقطعية الدلالة ،وما حدث مع رجال الأعمال من التيار الإسلامى فى أيام مبارك ليس منا ببعيد .
- ❖ انتشار الفساد الاقتصادى مثل الرشوة والإختلاس والعمولات الخفية والتزوير والتكسب من الوظيفة والمضاربات الوهمية ونحو ذلك أدى إلى احجام أصحاب الأموال عن استثمار أموال فى مصر .
- ❖ انتشار الاحتكار ذو النفوذ السياسى والتزاوج بين المال والسلطة وسيطرة عصابة من رجال المال غير الشرفاء على متخذى القرارات الإستثمارية فى مصر ، وهذا أدى إلى هروب الكثير من أصحاب المال الشرفاء إلى الخارج حيث الحرية والأمان .

هذه الأسباب وغيرها كانت من أهم الدوافع والبواعث لهجرة أموال المصريين وغير المصريين إلى الخارج فى الوقت الذى فيه مصر فى حاجة ملحة وضرورية لهذه الأموال

المنارة للاستشارات

◆ - كيف نجذب أمـــوال المصريين وغيـــــــرهم المهاجـــــــرة للعـــودة للاستثمار فى مصر ؟

عود لما سبق ذكره ، لابد وأن نفعل الموجبات الشرعية والأسس الاستثمارية الإسلامية المتعارف عليها تطبيقا عاجلا وسليما على مستوى الفرد وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية وعلى مستوى الحكومة ، وأن يتعاون الجميع على أن تكون وأموال المصريين لخير المصريين وترجيح مصلحة الوطن على مصلحة الفرد وعلى مصلحة التيارات السياسية ولا سيما بعد تشوق الشعب إلى الحرية والعدالة .

من الوصايا الاقتصادية والاستثمارية التى تقدمها لولى الأمر فى مصر لتحقيق تحفيز أصحاب المال ليستثمروا أموالهم فى مصر ما يلى :

- تحقيق الأمن والأمان والحماية للمال من الاعتداء عليه بأى صورة من صور الإعتداء والتى كانت موجودة فى النظام البائد .
- تطهير البيئة الاستثمارية من كل صور الفساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى والذى استشرى فى ظل النظام السابق ، حتى يطمئن المستثمر إلى طهرة المجتمع وطهرة المناخ الاستثمارى وهذا يحفزه ويدفعه إلى استثمار ماله فى مصر .

المنارة للاستشارات

- تحقيق الاستقرار فى السياسات الاستثمارية وتحريرها من الأيدولوجيات التى تتعارض مع قيم وأخلاق المواطن المصرى ، فلا استثمار بدون استقرار فى ظل قيم ومثل عليا وأخلاق حسنة وسلوكيات سوية وتطبيق قاعدة :"مشروعية الغاية ومشروعية الوسيلة "

- إعادة النظر فى التشريعات الضريبية بحيث تحقق العدل بين حق الوطن وبين حق المستثمر وتطبيق نظام الضريبة التصاعدية .

- إصدار التشريعات اللازمة لضمان عدم الإعتداء على المال المستثمر لخصومات سياسية أو أيدولوجية .

- حماية الوطن من المستثمرين ذو المآرب التى تمس سيادته وأمنه .

المنارة للاستشارات

◆ - عودة أمـــــوال المصـــــريين المهاجرة لخير مصـــــر ضرورة شرعية وحاجة وطنية

حب الوطن والولاء والانتماء إليه من الموجبات الدينية ، وليس هذا بالعواطف والمشاعر والخواطر ولكن بالأفعال والأعمال، لذلك يجب على كل مصرى أن تكون مصلحة ومنفعة الوطن أولى بالرعاية ويثاب على ذلك ، ويجب أن يكون من الأولويات الإسلامية عودة أموال المصريين المستثمرين خارج مصر إلى الوطن ، هذا واجب وطنى تطبق عليه القاعدة الشرعية : "فما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب "

ومن ناحية أخرى يجب على الحكومة المصرية أن تحقق الأمن والاستقرار وتطهر التشريعات الاستثمارية القائمة من شوائب التزاوج بين المال والسلطة ، وعليها كذلك تهيئه المجتمع ليسود فيه : القيم الإيمانية والمثل الأخلاقية والسلوكيات الحسنة والعدل والمساواه والحرية والمواطنة ، صدق الله القائل : " وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ القُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ " (الأعراف : ٩٦) .

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

المنارة للاستشارات